E/CN.5/1997/L.12
4 March 1997
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٥ شباط/فبراير - ٦ آذار/مارس ١٩٩٧

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة

المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية

السودان وكوبا*: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة السنة الدولية للأسرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٩٢/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية لها، والاحتفال بها،

* وفقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* 9705671 *

وإذ تسلم بأن الهدف الأساسي لمتابعة السنة الدولية للأسرة يجب أن يكون تعزيز ودعم الأسر في أداء مهامها الاجتماعية والانمائية، وتعزيز مواطن قوتها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن الطرق الكفيلة بتعزيز عناصر السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة كجزء من نهج شامل ومتكامل للتنمية،

وإذ تلاحظ أن الأحكام المتصلة بالأسرة، المنبثقة عن نتائج المؤتمرات العالمية السبعة التي عقدت في التسعينات تبرز قيمة إدراج منظور يراعي الأسرة في عملية وضع وتنفيذ السياسة العامة،

وإذ تلاحظ أيضا أن تنفيذ مقاصد وأهداف الأسرة المنبثقة عن المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في التسعينات ينبغي أن يكون من دعائم متابعة السنة الدولية للأسرة والعمل الطويل الأجل المتعلق بالأسر،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن السنة الدولية للأسرة^(١)، وترحب بالمقترحات الواردة فيه،

١ - تدعو الحكومات إلى مواصلة عملها من أجل بناء مجتمعات مؤاتية للأسرة، من خلال أمور منها تعزيز حقوق كل فرد من أفراد الأسرة، ولا سيما المساواة بين الجنسين وحماية الطفل ونمائه؛

٢ - تطلب إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والقطاع الخاص والأفراد إلى المساهمة بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية؛

٣ - تحث على مواصلة التدابير الطويلة الأجل المتعلقة بالأسرة على جميع الصعد، والتركيز على الصلة المتبادلة بين الأسرة والمجتمع، بما في ذلك دور الأسرة كمقدمة ومستهلكه للسلع والخدمات وكأحد عوامل التنمية؛

.A/52/57 - E/1997/4 (1)

- ٤ - تطلب إلى الأمانة العامة أن تعزز موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية وأن توسع من أنشطتها التنفيذية في البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً؛
- ٥ - تدعو الحكومات إلى وضع تدابير ونهج ملموسة للوفاء بالأولويات الوطنية، بما في ذلك وضع دراسة قطرية للأسر وتعزيز القدرات الوطنية على معالجة المسائل الأسرية؛
- ٦ - توصي الشبكات والمعاهد الرسمية وغير الرسمية - مثل المنتدى الدولي للسياسة الأسرية، ومركز براتيسلاف الدولي للدراسات الأسرية، والمعهد الاستراتيجي للدراسات الأسرية، والمعهد النمساوي للبحوث الأسرية، واتحاد المنظمات الأسرية في الجماعة الأوروبية، وغير ذلك من الهيئات المماثلة - بأن تساهم وتشارك في جميع مستويات العمل المتعلقة بالأسر؛
- ٧ - تحث المؤسسات البحثية والأكاديمية على مواصلة القيام بدور نشط في عملية وضع السياسة العامة وفي تعزيز علاقات الشراكة بين منتجي ومستعملي الأبحاث الأسرية، وتعزيز البحوث الدولية المتعلقة بالمسائل والاحتياجات والأولويات الأسرية؛
- ٨ - تقرر أن تكون متابعة السنة الدولية للأسرة جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية الاجتماعية، وأن يجري في دروات اللجنة السنوية النظر في موضوع التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل في إطار موضوع "التكامل الاجتماعي" ذي الأولوية في عام ١٩٩٨ وموضوع إعداد دراسة شاملة لسياسات وبرامج الأسرة في إطار موضوع "الخدمات الاجتماعية للجميع" ذي الأولوية في عام ١٩٩٩، وذلك في إطار تقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛
- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يمكن الأمانة العامة من أداء دور نشط في تسهيل التعاون الدولي بشأن الأسرة في مجالات تبادل الخبرة والمعلومات، بما في ذلك قائمة بأفضل ممارسات السياسات الأسرية لتسهيل تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء؛ والمساعدة التقنية، مع الاهتمام بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية؛ وتنظيم اجتماعات دون إقليمية وأقليمية؛ وتعزيز البحوث ذات الصلة التي تتيح المعلومات اللازمة لسياسات المستقبل؛
- ١٠ - تطلب إلى الدول الأعضاء تشجيع القيام بتحديد الآليات والموارد الإدارية المناسبة لضمان إجراء متابعة فعالة للسنة الدولية للأسرة على الصعيدين الوطني والمحلي.